جدلية ضعف بناء الدولة الوطنية في العراق بعد العام ٢٠٠٣ واثارها الاقليمية

استاذ مساعد / مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية / جامعة بغداد

أحمد محمد علي جابر العوادي

الملخص

ادى الضعف الذي تعاني منه الدولة في العراق الى أزمات داخلية اثرت على استقرار البلد وعلى قوة الدولة في مواجهة التحديات وعلى مكانتها الاقليمية . فبعد أن كان العراق يمثل قوة اقليمية مؤثرة في المنطقة، ادت هذه الازمات الى انحسار دوره الاقليمي وأصبح ساحة للصراع الاقليمي في المنطقة، لذلك يحتاج العراق الى مراجعة شاملة لمؤسسات الدولة بالإضافة الى الحاجة إلى معالجة التحديات التي تواجهه من اجل اعطاءه القدرة على ان يكون قوة اقليمية مؤثرة .

الكلمات المفتاحية

الدولة– الوطنية– العراق– الاثار الاقليمية

The Dialectic of the National State Building Weakness in Iraq after 2003 and its Side Effects

Assistant Professor

Ahmed Mohammed Ali Jaber Al-Awady

Abstract

The weakness of the state in Iraq has led to internal crises that have affected the stability of the country, the strength of the state in facing challenges, and its regional position. After having been an influential regional power in the region, Iraq's regional role has declined due to these crises and has become an arena for regional conflict in the region. Therefore, Iraq needs a comprehensive review of state institutions in addition to the need to address the challenges it faces in order to give it the ability to be an influential regional power.

Key words

State - National - Iraq - Regional Antiquities

مقدمة

ادت التحديات التي شهدها العراق من حروب وحصار واحتلال ومحاصصة الى ضعف بناء مؤسسات الدولة العراقية والذي انعكس على تنامي نفوذ البلدان الاقليمية ليكون لها مكانه مهمة في العراق ، إذ تحاول هذه البلدان ان يكون لها دور فاعل في الداخل العراقي ومحاولتها تعزيز دورها الاقليمي مما خلق حالة من الصراع الاقليمي وانعكس سلبا على العراق ودوره المؤثر في المنطقة، فضلا عن التحديات الداخلية من الصراع الحزبي الداخلي كل ذلك كان له تأثير سلبي على السياسة العراقية وادائها ، وأنعكس ذلك مدى انسجام العراق مع محيطه الخارجي وعلاقاته مع جواره الاقليمي ومحيطة العربي، وعلى الرغم من ان العراق حاول بناء سياسة خارجية قائمة على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى والبحث عن سبل لتحقيق المصلحة العامة الا ان سمة الضعف الذي شهدته الدولة العراقية انعكس بصورة مباشرة على الاداء السياسي العراقي وضعف القدرة على التفاوض ولاسيما على عدد من الملفات المهمة والمشتركة التي تربط العراق مع دول الجوار مما يجعل الحصول على مكتسبات صعبة التحقيق لاسيما فيما يتعلق بقضايا الحدود والمياه ومكافحة الارهاب والصراع الاقليمي، مما يجعل العراق يمر بأسوأ مرحلة سياسية تشهدها الدولة العراقية، ولاسيما وان ليس من مصلحة الدول الاقليمية ان يكون عراقاً قوياً ولاعباً مؤثراً في المنطقة .

اهمية البحث

تكمن اهمية هذه الدراسة في توضيح الدولة في العراق بعد العام ٢٠٠٣ تعاني من ضعف كبير في بنيتها ومؤسساتها وذلك كان له تأثير على السياسة العراقية اتجاه الجوار الاقليمي وهذا اتاح الفرص للدول المجاورة الى ان تحول العراق الى منطقة للتنافس الاقليمي ومحاولة التغلغل في الداخل العراقي ولاسيما مع تنامي النزعة الطائفية والقومية ومحاولة الدول الاقليمية استقطاب حلفاء لها من الداخل العراقي .

اشكالية البحث

تمحور المشكلة حول محاولة الدول الاقليمية التدخل والسيطرة على العراق ولاسيما محاولة جذبه الى محور من المحاور وهذا التنافس هو السبب المباشر لإعاقة العراق في تعزيز بناء الدولة وقوتها على المستوى الداخلي والخارجي .

منهجية البحث

تتعدد ابعاد الدراسة لتشمل محاورها عدة مناهج وبعامة استخدام المنهج التاريخي لمحاولة استقراء الاحداث التي مرت بها الدولة العراقية واثرت عليها منهج التحليلي من اجل تحليل اسباب ضعف الدولة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ تصنيفها وتحليلها للوصول الى نتائج منطقية بشأن الأسباب .

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها بان ان مؤسسات الدولة العراقية التي تم تأسيسها بعد عام ٢٠٠٣ تعاني من ضعف بنيوي كبير وانعكس هذا الضعف على دور العراق وتوجهات السياسة الاقليمية والدولية .

هيكلية البحث

نتناول في هذا المبحث مبحثين يتناول المبحث الاول السياسة العراقية بعد العام ٢٠٠٣ اما المبحث الثاني فنتناول فيه التحديات التي تواجه السياسة العراقية .

المبحث الأول

ضعف البناء المؤسسي وأثره على السياسة العراقية بعد العام ٢٠٠٣

أدت التحديات التي شهدها العراق بعد العام ٢٠٠٣ الى خلل بنيوي كبير على قوة الدولة ومؤسساتها مما اثر بشكل كبير على توجهات السياسة العراقية ومدى فاعليتها لاسيما مع التأثيرات الاقليمية والدولية فالتنافس الاقليمي والدولي على العراق جعل من البلد ساحة للصراع والتنافس وخلق ضغوطاً سياسية وجيوسياسية، إذ يعد العراق في مقدمة الدول التي شهد تقلبا في سياسته الخارجية منذ تأسيس الدولة العراقية في العام ١٩٢١ الى ٢٠٢١ نتيجة التقلبات والتحولات السياسية التي شهدها من حيث تغيير النظام السياسية وأيديولوجيته الفكرية ما بين توجهات ليبرالية في العهد الملكي الى توجهات اشتراكية يسارية في عهد عبد الكريم قاسم الى توجهات ناصرية في عهد الرئيسين عبد السلام وعبد الرحمن محمد عارف الى اشتراكية بعثية في عهد حزب البعث، كل ذلك انعكس على الاولويات التي تسعى الدولة الى تحقيقها بسبب اختلاف الاهداف وطبيعة تحالفاته وقدرته على تحقيق مكتسبات كبيرة ولاسيما في الملفات العالقة مع محيطة الاقليمي لاسيما الحدود والتدخل في الشؤون الداخلية وغيرها من الموضوعات التي تعد اولويات لأي دولة .[١]

إذ شهدت السياسة العراقية الاقليمية والدولة تحديات كبيرة تمثلت بالعزلة الاقليمية والدولية بعد الغزو العراقي للكويت منذ العام ١٩٩١ حتى العام ٢٠٠٣ استنادا الى قرارات مجلس الامن الدولي وقطع معظم بلدان العالم علاقاتها ، اما بعد العام ٢٠٠٣ وبالرغم من محاولة العراق الانفتاح على محيطة الاقليمي والدولي الا انه عانى من عزلة اقليمية من قبل البلدان العربية لتخوفها من انتقال التغيير الذي شهده العراق الى بلدان المنطقة، لذلك أمتنعت عن عدم فتح سفارات لها في بغداد بسبب تخوفها من انتقال النزعة الطائفية التي تنامت بعد سقوط النظام السياسي السابق، وهذه العزلة اثرت على توجهات السياسة العراقية اتجاه هذه البلدان ونجاحها في تغيير هذه السياسة الا بعد مدة طويلة، وقد انعكس ذلك على تنامي دور قوى اقليمية ومحاولتها اخذ الدور الذي كان يتمتع به العراق في المنطقة وفي مقدمة هذه البلدان كلا من إيران وتركيا الى جانب دور الجارين الاقليميين في العراق وتأثيرهما في الداخل العراقي، فضلا عن الدور الفاعل للولايات المتحدة مما اثر على اعادة الدور الاقليمي للعراق الى سابق عهده[٢] .

ان اعتماد الصيغة التوافقية القائمة على تقاسم النفوذ بين القوى السياسية العراقية على اساس طائفي وقومي والذي بدأت منذ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي في تموز ٢٠٠٣ اثر بشكل كبير على قوة الدولة العراقية وقدرتها على تعزيز دورها ، إذ ادت المحاصصة بين القوى السياسية العراقية و تقاسم المناصب في مؤسسات التشريعية والتنفيذية الى نتائج سلبية على دور وقوة الدولة في العراق، فضلا عن تعدد التصريحات في القضايا التي تخص السياسة الخارجية للبلاد وعدم وحدة الموقف مما انعكس سلبا على توجه السياسة الخارجية العراقية وعلاقاتها ، فالسمة التي اتسم بها البلد بعد العام ٢٠٠٣ هو تقديم المصلحة الحزبية على المصلحة الوطنية في عمل التنفيذي والسلطة التشريعية مما سبب توقف عدد كبير من مشاريع القوانين وتعديل عدد كبير منها بما تتناسب والمصالح الحزبية والطائفية والقومية مما جعل مخرجات هذه القوانين غير شاملة ، وجاء هذا الخلل نتيجة التعامل السلبي مع قضية التعدد الطائفي والقومي وتوظيفها حزبيا كل ذلك انعكس بصورة سلبية على العراق وادى الى تنامي الصراع المجتمعي وتغذية الصراعات الاثنية والعرقية والمذهبية . (٣)

كما ان تبني منهج الفيدرالية والادارة اللامركزية الذي تم تبنيه في العراق في دستور العراق الدائم ٢٠٠٥ لم يحقق الاهداف المرجوة منها بما يحقق الاستقرار ويعزز من مصلحة المواطن ورفاهيته وضمان حقوقه وفشل المحافظات في اداء عملها وتفاقم حكم المعاناة داخل المحافظات العراقية جعلها تبدأ في طرح رؤية جديدة تبرر فشلها في الدعوة الى مركزية سياسية تقوم بالدعوة الى اقامة اقاليم لتخرج من الاتهامات لها بالفشل من قبل مواطنيها (٤) .

واما السلطة التنفيذية فنجدها فنجد منهج المحاصصة هو السائد واستمر هذا التوجه في العملية السياسية منذ الحكومة المؤقتة برئاسة اياد علاوي الى يومنا هذا ، مما جعل من الصعوبة ان تتحقق سياسة عراقية ناجعه تحقق نتائج ايجابية ملحوظة، فالعراق ومنذ تشكيل أول حكومة عراقية يعاني من ضبابية في وضع الأولويات، فليست هناك استراتيجية واضحة المعالم تجاه السياسات التي لابد أن تطبق سواء كانت بعيدة المدة أو المتوسطة المدى أو القريبة، بل كانت معظم السياسات العامة رود أفعال لحاجات المواطنين لسد الحاجة أو مصلحة آنية، لذلك فأن السياسات العامة البعيدة المدى تكاد تكون معدومة خلال تسعة

عشر عاما من الخلل واضحة المعالم والتي لم يستطيع خلق هوية وطنية بل فتح المجال لظهور الهويات الفرعية التي لم يكن يسمح لها الظهور بسبب سياسات الانظمة التقليدية، وهذا انعكس على توجه العراق الخارجي وعلاقاته مع محيطة الإقليمي [٥] .

إن انشغال الحكومات التي تولت السلطة في العراق على معالجة التحديات الامنية التي يعاني منها العراق لاسيما مع تنامي النزعة الطائفية والاحتراب الداخلي في العام ٢٠٠٦ كذلك ما عناه البلد من هجمات تنظيم القاعدة والجماعات الارهابية في عدة مناطق في العراق والسعي الحكومي لمحاربتها ، وبالرغم من السعي الحكومي الى كسب الدعم الدولي لسياسات الحكومات العراقية والتي تعمل على بناء دولة على اساس ديمقراطية الديمقراطية وتعزيز الاستقرار والامن في العراق، لكن المشكلات الداخلية طغت على الاهتمام الخارجي وصياغة استراتيجية خارجية فاعلة تعزز دور العراق الاقليمي، كما جاءت سيطرة ما يسمى داعش الارهابي على عدة مناطق في العراق في العام ٢٠١٤ وتهديده لبناء الدولة العراقية وكيانها الى هشاشة البناء المؤسسي في العراق . [٦]

كما ان فشل المؤسسة التنفيذية والتشريعية العراقية من معالجة المشكلات التي يعاني منها المواطن العراقي من بطالة وفقر وضعف كبير في الخدمات، الى جانب الصراع بين القوى السياسية على المغانم وتنامي النفوذ الخارجي الاقليمي والدولي اسهم بشكل كبير اندلاع حراك اجتماعي في ٢٥ تشرين الاول ٢٠١٩ مطالبا بعملية الاصلاح العملية السياسية ومؤسسات الدولة العراقية وخروج الالاف من العراقيين في مختلف مناطق الفرات الاوسط والجنوب منتقدين ما انتجته العملية السياسية من مخرجات مشوهة بعد العام ٢٠٠٣ وكان في مقدمة الجزء الأكبر والمؤثر في هذا الحراك او الاحتجاج هم الشباب والذين لم يعايشوا اية ايديولوجيات سابقة منتقدين المحاصصة وسلبياتها التي افرزتها العملية السياسية بعد العام ٢٠٠٣ وهذه الاحتجاجات اسهمت بشكل فاعل في الضغط على جميع القوى السياسية من اجل تنفيذ علمية اصلاح لمؤسسات الدولة العراقية والضعف التي تعانيه نتيجة الصراع الحزبي ودولة المكونات بدل دولة المواطنة وادخال العراق ضمن محاور الممانعة والموالاة مما انعكس سلبا على استقرار العراق [٧] .

المبحث الثاني

توجهات السياسة العراقية تجاه دول الجوار الاقليمي

بالرغم من محاولة العراق انتهاج سياسة الانفتاح على جميع بلدان العالم وتبني سياسة الحياد الايجابي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول او الاعتداء على بلدان الجوار الجغرافي، الى جانب تفعيل دور العراق في المنظمات الدولية والاقليمية والافادة من مساحة التي يعطيها العمل مع هذه المنظمات في تعزيز المكانة الاقليمية والدولية للبلد، الا ان موقع العراق الاستراتيجي جعله يقع في منطقة تجاذبات وصراعات اقليمية ودولية جعل من الصعوبة تحقيق سياسته [٨].

إلا ان ما شهده العراق بعد العام ٢٠٠٣ وازديدا حدة التنافس الاقليمي ولاسيما مع ما يتميز به النظام السياسي العراقي عدم استقرار وهشاشة تكوينه القائمة على اساس المحاصصة الطائفية والقومية والحزبية مما اضعف بنية هذا النظام وجعل البلد عرضة للتدخلات الاقليمية والدولية لاسيما دول الجوار الاقليمي وخلق ضغوطاً سياسية وجيوسياسية، مما جعل العراق ساحة للتنافس الاقليمي حول النفوذ في البلد لاسيما التنافس الخليجي الايراني والتركي الايراني والامريكي الايراني، والذي انعكس على استقرار البلد وعلى سياسته الخارجية تجاه محيطة وجعله هذا التنافس غير قادر على اداء دورة الاقليمي ويحقق نجاح السياسية العراقية [٩].

ان اعادة التفكير في بلورة سياسة داخلية وخارجية تعزز دور العراق في محاربة الارهاب لما يشكله ذلك من خطر على المنطقة والعالم والسعي الى ايصال صورة لبلدان المنطقة والعالم ان العراق في محاربته للإرهاب يحارب عن العالم ويسعى الى منع تمدده ولاسيما وان التنظيم المتشدد لديه خلايا في مختلف مناطقة العالم ويضم عناصر من مختلف الجنسيات، وعلى اثر ذلك بدأت مرحلة جديدة في السياسة الخارجية مع تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة العراقية وتقديمة برنامج حكومي يسعى الى اعادة دور العلاقات العراقية مع بلدان الجوار والعالم بعد حالة عدم الاستقرار التي شهدتها في عهد السيد نوري المالكي لاسيما مع البلدان العربية والولايات المتحدة وبالفعل بدأ العبادي بسياسة اعادة تعزيز علاقات العراق مع البلدان العربية، لكن استمرار حالة التوتر الاقليمي بين ايران والولايات المتحدة لم تستطع حكومة السيد العبادي النجاح في سياستها وانتهاج سياسة خارجية تبعد العراق عن الصراع وانتهاج سياسة الحياد الإيجابي [١٠].

كما سعى رئيس الوزراء السيد عادل عبد المهدي الذي جاء بعد الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٨ بالسعي العراق ليكون وسيطا لإيجاد حلول للصراع الاقليمي المتأزم في المنطقة بين كلٍ من ايران والولايات المتحدة وبلدان الخليج العربي، كذلك انقسام القوى السياسية العراقية بين هذه المحورين ادى الى تأزم الموقف السياسي في العراق، وبرزت اهتمام حكومة عادل عبد المهدي بالشأن الخارجي وجولاتها الخارجية الكثيرة اكثر من الاهتمام بالشأن الداخلي الذي يعاني من ازمات كبيرة وفي مقدمتها ازمة البطالة وانعدام الخدمات والتي وتحتاج الى حلول جذرية والتعامل بالقوة مع المحتجين من اصاب الشهادات العليا العاطلين عن العمل جعل المجتمع العراقي يعاني احتقاناً حقيقياً ناقماً على الحكومة والصراع بين الطبقة السياسية الحاكمة والتي اسهمت بشكل كبير في احتجاجات العراقيين في تشرين الاول ٢٠١٩ والمطالبة بإقالة الحكومة ومحاسبة الفاسدين ومعالجة الأزمات التي يعاني منها العراقيين [١١].

ادى اسلوب استعمال القوة ضد المتظاهرين السلميين الى وقتل عدد كبير منهم وقطع الانترنيت لمنع نقل الاحتجاجات رؤية سلبية اتجاه الحكومة العراقية ومدى قدرتها على توفير الحماية للمواطنين والى ادانه دولية كبيرة من قبل عدد كبير من الدول، إذ اعلنت (١٦) دولة وبعثة الاتحاد الاوربي لدى بغداد ادانة عمليات الاغتيال التي استهدفت الناشطين في الاحتجاجات وعدتها حملة ممنهجه من التهديدات العلنية والترهيب، كما ادانة الولايات المتحدة عمليات الاغتيال ودعا وزير الخارجية الامريكي في تلك المدة مايك بومبيو الى تفكيك المجموعات المسلحة الموجودة على اراضيه والتحقيق عن الاطراف المسؤولة عن عمليات القتل ومحاسبتهم، كل هذه الإدانات وجعل العراق وجعل الحكومة العراقية في موضع اتهام ولم تستطع السياسة الخارجية العراقية الرد وفي موقف ضعيف على الموقف الدولي الذي ادان استعمال العنف ضد المتظاهرين السلميين، وعلى اثر ذلك قدم السيد عادل عبد المهدي استقالته الى مجلس النواب وتحول حكومته الى حكومة تصريف اعمال. [١٢]

تسلم رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الحكومة العراقية في نيسان ٢٠٢٠ بعد ازمة كبيرة في تشكيل الحكومة وأعتذار عدنان الزرفي وسبقه محمد توفيق علاوي نتيجة التجاذبات السياسية الداخلية والخارجية، ومع تسلم الكاظمي الحكومة والعراق يعاني من أزمات مالية خانقه نتيجة انهيار اسعار النفط

وازمة كورونا والسلاح المنفلت الى جانب الاحتجاجات الكبيرة في عهد رئيس الوزراء السابق عادل عبد المهدي، عملت الحكومة على وضع سياسة تقوم على تهدئة الوضع الداخلي من خلال محاسبة قتلة المتظاهرين من خلال تشكيل لجنة تقصي الحقائق وتقديم التعويضات المتظاهرين، لكن عملية المسائلة والعقاب لقتله المتظاهرين لم تتحقق وبينت التقارير التي ترفعها بعثة الامم لمتحدة في العراق الى النقص في المسائلة في ما يتعلق بقضايا الجرائم التي تم ارتكابها بحق المتظاهرين ولم يتم اكتشاف هوية الاشخاص المرتكبين لهذه الجرائم كما ان لجنة تقصي الحقائق بموجب الامر الديواني (٢٩٣) لم تصل الى نتائج واضحة مما يتيح استمرار علميات الاختطاف واستمرار المضايقات للناشطين، مما يعطي انطباع للمجتمع الدولي بعدم قدرة الحكومة العراقية بتوفير الامن والاستقرار في البلد وقصور السياسة العراقية على وضع معالجات لمنع التدخل الاقليمي في الشأن العراقي. (١٣)

ومن الجانب الاقتصادي وعدم امتلاك حكومة تصريف الاعمال اية صلاحيات قانونية بتوقيع أو تنفيذ اية اتفاقيات قد اخر عملية تطبيق الاتفاقية وانتظار تسمية المكلف لتشكيل الحكومة، الا ان المنهاج الوزاري الذي أعلنه رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي والقرارات اللاحقة للحكومة لم تتطرق الى الاتفاقية بل أدى انهيار اسعار النفط ونقص تمويل الرواتب الى سحب اغلب الاموال من الصندوق العراقي الصيني إذ بين مستشار رئيس الحكومة مظهر محمد صالح ان الازمة المالية دفعت العراق الى سحب اغلب الاموال من الصندوق لتغطية الرواتب.

الى جانب الضغط الخارجي الامريكي بإيقاف هذه الاتفاقية ومخاوف الولايات المتحدة من امتداد النفوذ الصيني الى العراق ونجاح مبادرة الحزام والطريق بعد الاتفاق مع الكويت على استثمار جزيرتي فيلكة وبوبيان، مما يجعل العراق منطقة حيوية ولاسيما أذا ما تم الربط السككي مع العراق والذي يعد طريق الى أوربا، وقد استطاعت الولايات المتحدة سابقاً من الغاء الاتفاق العراقي مع شركة سيمنز الالمانية لتطوير قطاع الكهرباء في العراق والتوقيع مع شركة جي اي الامريكية، لذلك لا يستبعد ان تهمل أو تلغى هذه الاتفاقية أو تؤجل الى مدة اخرى وهذا ما أكد عليه عضو لجنة الطاقة النيابية علي اللامي ان الاتفاقية مع الصين قد انتهت وان رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي ليس لديه نيه لتفعيل الاتفاقية وان هناك ضغطاً امريكياً بإلغائها.

وان ما يؤكد هذا التصريح هو لقاء رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي مع السفير الصيني في العراق في ٢٣ ايار ٢٠٢٠ وشكره دعم العراق لمجابهة جائحة كورونا وتعزيز التعاون الاقتصادي والعسكري بالشكل الذي يعالج الأزمة الحالية بتدهور اسعار النفط، لكن لم يتطرق الطرفين الى الاتفاقية بين البلدين .

وعليه فان ضعف البناء المؤسسي قاد الى عدة نتائج منها عدم توظيف الاهمية الاستراتيجية التي يتمتع بها موقع العراق ولاسيما اطلالته على دول الخليج العربي الى جانب لما يملكه من مخزون نفطي ومعدني كبير اعطته اهمية استراتيجية، كان بإمكانه ان يكون لها دور اقليمي فاعل في المنطقة لوقوعه بين قوى اقليمية تحاول ان يكون لها دور فاعل مؤثر، كما ان الفاعل السياسي العراق لم يعطي طمأنة للقوى الاقليمية بان التغيير الذي شهده العراق لن يشكل تهديد على هذه البلدان إذ نجد ان ايران كانت متخوفة بعد العام ٢٠٠٣ من تأثير النفوذ الامريكي وتخوفها من التوجهات التركية في العراق ولاسيما مع العلاقات الاستراتيجية التي تربط كلا من تركيا والولايات المتحدة الامريكية وتخوفها من ان تكون تركيا بديلا عن الولايات المتحدة في العراق لاسيما بعد الانسحاب الامريكي في العام ٢٠١١، والذي يهدد مصالحها وحلفائها في العراق، وفي المقابل نجد تركيا وبلدان الخليج العربي متخوفة من التغيير في العراق وتنامي الدور الايراني وتهديده أمنها القومي .[١٤]

لكن التخوف التركي تجاه تنامي الدور الايراني في العراق بدأ بالتغير وبدأت تتحول الى حالة من التفاهم وتوزيع النفوذ بين الطرفين مع وجود حزب العدالة والتنمية في السلطة، ولاسيما ان البلدين يتمتعان بعلاقات اقتصادية قوية ومن الصعب وان توتر هذه العلاقة، لان ذلك سيؤثر سلبا على الطرفين، الى جانب هناك توافق في توجه السياسة الخارجية للبلدين في عدة ملفات وفي مقدمتها الملف العراقي وتقاسم الدور فيه والتأكيد على وحدة العراق ومعارضة تقسيمة، إذ انهما وقفا موقفا معارض من اي مطالبات باستقلال اقليم كردستان واقامة استفتاء الاقليم في العام ٢٠١٧ ودعما الحكومة المركزية في سياستها في فرض الحضر على الاقليم واغلاق المطارات والمنافذ الحدودية، الى جانب التفاهم في الملف السوري وتقاسم مناطق النفوذ مع روسيا عزز العلاقة بين الطرفين، بل ان الطرفين بدأ بانتقاد السياسة الامريكية في عهد الرئيس الامريكي السابق دونالد ترامب" ، إذ انتقدت تركيا قرار الرئيس الامريكي السابق بالانسحاب من الاتفاق النووي الايراني وفر العقوبات على ايران وانعكاسه على استقرار العراق والمنطقة ونجد ان هذا التقارب ازداد بعد

ان تأزمت العلاقة التركية مع محور السعودية ومصر والبحرين والامارات الى جانب الازمة في قطر مما جعل الطرفين يسعيان الى دعم قطر بوجه الحصار الخليجي مما عزز الدور الاقليمي للبلدين في المنطقة بشكل عام وفي العراق بشكل خاص، الا ان هذا التقارب بين الطرفين ليس طول الامد ولاسيما مع عدم الرضا الامريكي على ذلك مما يجعل العلاقة بين الطرفين عرضة للتغيرات تبعا للتغيرات الاقليمية والدولية تبعا لتغير المصالح مما يجعل استقرار العراق هو ايضا عرضة على لعدم الاستقرار بين النفوذ الامريكي والنفوذ التركي والنفوذ الايراني الى جانب الانقسام الداخلي العراقي بين القوى السياسية الذي يجعل مع القوى الاقليمية فاعل قوي في صنع القرار في العراق. (١٥)

فضلا عن عدم النجاح في توظيف الفاعل الامريكي والبريطاني في تعزيز مكانة العراق الدولية و بالرغم من الدور الامريكي والبريطاني الفاعل في تغيير النظام السياسي السابق الا ان النظام السياسي العراقي بعد العام ٢٠٠٣ لم ينجح في توظيف الثقل الذي تتمتع به هذين البلدين في تعزيز علاقاته على الساحة الدولية كذلك في جلب الاستثمارات والشركات الى الداخل العراقي، بل ساهمت الخسائر العسكرية الذي تعرض له البلدين نتيجة الهجمات على هذه القوات ادى الى البحث عن خيارات بديلة للخروج، ولاسيما ان تحول الاهتمام الى ببلدان الخليج العربي بسبب الاستقرار الاقتصادي والامني للاستثمارات المالية الكبيرة في بريطانيا على العكس مع العراق الذي يعاني من ازمات اقتصادية كبيرة ويحتاج الى معونات اقتصادية، مما جعل اهتمام بريطانيا بالعراق اقل من الاهتمام الامريكي، الا ان هناك عدة قضايا ما زالت تعدها المملكة المتحدة مهمة والتي لا يمكن اهمال العلاقة مع العراق ويأتي في مقدمتها الدور الاستراتيجي للعراق ومخزونه النفطي والغازي (١٦) .

كما ان الضعف الذي تعاني منه السياسة العراقية في مجال المياه، إذ تعد معضلة المياه من الازمات التي تدخل في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والامنية ونتيجة عدم التعاون بين الدول المتجاورة حول المياه وتجاهل المصالح المشتركة فضلا عن اقامة وتطوير المشاريع المائية ادت الى خلق ازمات دائمة فلم يستطع صانع القرار العراقي الافادة من العلاقة القوية مع ايران لاسيما السياسة الاقتصادية والذي تعتمد ايران على العراق كسوق لترويج منتجاتها وللحصول على العملة الصعبة بسبب الحضر الامريكي، كذلك الحال مع تركيا

وما تربطها في العراق من علاقات اقتصادية قوية بما يحقق انجازات على الملف المائي والسياسة المائية ومشكلة نقص مياه نهري دجلة والفرات وتقيل حصة العراق من المياه من قبل البلدين وقطع مجرى المياه والتحكم في كمياتها ما سبب نقصاً حاداً في العراق وادى الى تراجع مساحات الاراضي الزراعية وزيادة نسبة التصحر(١٧) .

الخاتمة

يتضح مما تقدم ان العراق يعاني ازمة بنيوية خطيرة اثرت على قوة الدولة وعلى استقرارها وتحتاج الى سياسات شاملة تعزز دور الدولة ومؤسساتها وهذا تطابق مع صحة فرضية البحث بان مؤسسات الدولة العراقية التي تم تأسيسها بعد عام ٢٠٠٣ تعاني من ضعف بنيوي كبير وانعكس هذا الضعف على ضعف دور العراق الاقليمي والذي انعكس ذلك على توجهات السياسة العراقية الاقليمية والدولية، مما جعل العراق يجد صعوبة في التعامل في عدد من الملفات مع دول الجوار ولاسيما قضايا المياه والانتهاك للحدود والاجواء العراقية فضلا عن جعل العراق منطقة للصراع الاقليمي .

المصادر الهوامش

١. مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، ط١، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٨، ص٦.

٢. اسراء شريف جيجان وعمر كامل حسن، السياسة الخارجية العراقية بين التنافس الاقليمي والدولي، نشرة قضايا سياسية، قسم الدراسات السياسية، مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، العدد١، اذار، ٢٠٢٠.

٣. عبد الجبار احمد، الفيدرالية واللامركزية في العراق، ورقة، مؤسسة فردريش ابرت، بغداد، تشرين الثاني، ٢٠١٣، ص ص ١٠-١٤.

٤. المصدر نفسه، ص ص ١٠-١٤.

٥. هيفاء احمد محمد وسداد مولود سبع، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية العراقية المحددات الدستورية والسياسية والعلمية السياسية، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد ٤٤، نيسان، ٢٠١٠، ص٤٧.

٦. رانج علاء الدين، الطائفية والحوكمة ومستقبل العراق، معهد بروكنز، الدوحة، تشرين الاول، ٢٠١٨، ص١.

٧. مجموعة باحثين، الاحتجاجات التشرينية احتضار القديم واستعصاء الجديد، ط١، مؤسسة المدى للأعلام والثقافة والفنون، بغداد، ٢٠٢٠، ص ص ٧-٨.

٨. اسراء شريف جيجان وعمر كامل حسن، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

٩. جاسم يونس الحريري، التنافس الاقليمي والدولي في العراق وانعكاساته على علاقات العراق الخارجية بعد الاحتلال الامريكي، ط١، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٦، ص ٥.

١٠. مجموعة باحثين، مجموعة باحثين، السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠١٤، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣.

١١. عدنان صبيح وعلي طاهر الحمود، احتجاجات تشرين ٢٠١٩ صراع الخطابات لرسم العملية السياسية، المعهد العراقي للحوار، دراسة، بغداد، ٢٠١٩، ص ص ٤–٦ .

١٢. ادانه دولية واسعه لقتل ناشطي العراق والاحتجاجات تتصاعد في البصرة والناصرية، موقع قناة الجزيرة، تاريخ النشر٢٠٢٠/٨/٢٢، وبالإمكان زيارة الموقع على شبكة الانترنيت: https://www.aljazeera.net

١٣. تقرير بعثة الامم المتحدة لمساعدة لعراق يونامي تطورات التظاهر في العراق وتجاوزات حقوق الانسان التي ترتكبها عناصر مسلحة مجهولة الهوية، بغداد، ايار، ٢٠٢١، ص ص ١٠–٢٠ .

١٤. اف ستيفان لاربي، علي رضا نادر، العلاقات التركية الايرانية في ظل شرق اوسط بات متغيراً، مؤسسة راند، كاليفورنيا، ٢٠١٣، ص ٨ .

١٥. عمر كامل حسن، المجالات الحيوية الشرق الاوسطية في الاستراتيجية الايرانية، دار العربية للعلوم الناشرون، ص٢٦٠–٢٦٦ .

١٦. دراسة مركز انتيكريتي، سياسة المملكة المتحدة الخارجية تجاه العراق، سلسلة دراسات مركز البيان، العدد٥، كانون الاول، ٢٠١٥، ص ١١ .

١٧. بشار محمد عويد، إيران: الموقع الجغرافي والتطلعات الجيوبولتيكية الجديدة في منطقة الخليج العربي مع اشارة خاصة للعراق، مجلة الاستاذ، كلية الآداب/جامعة بغداد، العدد ٢١٠، ٢٠١٤، ص٩–١٧ .